غار الشهداء جريمة فرنسية ضد الإنسانية

علي عيادة - طالب دكتوراه - جامعة سيدي بلعباس

تحتل الولاية الأولى أوراس- النمامشة موقعا استراتيجيا، مما جعل الإدارة الاستعمارية تركز عليها في مجمل عملياتها العسكرية، نظرا لثقلها الكبير الذي تمثله في تعزيز العمل المسلح، وهذه المنطقة تختلف عن سائر مناطق الوطن الأخرى، من حيث مناخها وتضاريسها، إذ تتمتع بجو قاري شديد البرودة شتاء وشديد الحرارة صيفا وهي كمنطقة جبلية ذات وعورة شديدة يصعب فيها التنقل بسهولة، كانت دوما حصنا وملاذا لكل الأحرار الذين وقفوا في وجه الاستعمار الفرنسي، ورفضوا الخضوع للذل والهوان1.

ومن أبرز خصائصها، اتساع مساحتها وصعوبة تضاريسها، وتمتد الولاية الأولى على الجهة الشرقية، من جبل سيدي صالح شمالا إلى نقرين جنوبا مرورا بالحدود الجزائرية التونسية، أما من الجهة الغربية فتمتد من برج بوعريريج إلى المسيلة، أما شمالا فتمتد من سطيف إلى العلمة وأولاد رحمون فسيقوس، قصر الصبيحي، سدراته، مداوروش، وحدودها مع الولاية الثانية الونزة والمريج، وجبل بني صالح كحدود لها مع القاعدة الشرقية2.

ويمكن تصوير حدود الخريطة الجغرافية لها بوضوح كالتالي: جبال الاوراس – جبال النمامشة جبال تبسة – جبال الحضنة – الهضاب العليا سوق أهراس – بني صالح – طريق قالمة – عين عبيد سطيف – برج بوعريريج – وتسمى هذه المنطقة في الوثائق الفرنسية بالجنوب القسنطينيوتؤكد أن مجموعة الأوراس هي أصل ومنطلق الثورة الجزائرية3.

وتعتبر تبسة جغرافيا امتدادا للولاية الأولى وجزءا كبيرا منها شملت بعد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 المنطقتين الخامسة والسادسة اللتان تتشكلان كما يلي:

المنطقة الخامسة: تتكون من أربع نواحي وهيالكويف، الونزة مداوروش، وسدراته، ولم يكن في هذه المنطقة عددا كبيرا من المجاهدين وذلك راجع إلى أن ناحيتين اثنتين من نواحيها الأربع كان تقعان على خط الموت (موريس وشال)، هذا ويلاحظ أن هذه المنطقة كان يعيش فيها المجاهدون الذين كانوا يتبعون المدعو صالح ثابت، الذي تمرد على النظام فقتله البعض من مرؤوسيه وانضموا بعد ذلك إلى صفوف جيش التحرير الوطني، أما من الجانب التأطيري فقد كانت هذه المنطقة

مؤطرة بملازمين اثنين، وأما قادة النواحي والقطاعات فلم يكن لهم حضوراللإشراف على نواحيهم وقطاعاتهم وذلك يعني أنهم كانوا داخل الأراضي التونسية، وقد عرفت وضعية مالية مريحة فكانت مصاريفها الإجمالية لا تتعدى أربعة ملايين من الفرنكات كل عام أو خمسة، ولذلك فقد كان الفائض المالي فيها يحول إلى الصندوق العام للقيادة كما أنها كانت في وضع لا يبعث على القلق بالنسبة للتسليح والتموين4.

المنطقة السادسة: كانت المنطقة السادسة تتألف من ناحية تبسة الشريعة، بئر العاتر وششار، وتتشكل من عدد قليل من المجاهدين الذين لا يزيد عددهم عن الفوج وكان معظم إطاراتها على النواحي قد عينهم الحاج الأخضر ومن أشهرهم: محمد الصالح يحياوي، عيسى بخوش، إسماعيل شعباني مسعود بن عمارة، وعبد المجيد عبد الصمد5.

لقد ساعد الموقع المتميز تبسة الدخول مبكرا في معركة النضال والكفاح الوطني وذلك بفضل قربها من حدود تونس وليبيا، فقد كانت الإمدادات تأتي من هاتين الدولتين الشقيقتين ويقوم أهلها بإدخالها إلى جميع المجاهدين عبر سائر الوطن على ظهور الجمال والبغال، وحتى على ظهور الرجال مما حير فرنسا في كيفية وصول هذه المؤن والإمدادات6.

ففي بداية الثورة نذكر معركتين بمنطقة تبسة هما: معركة سيدي أحمد ومعركة أم الكماكم فالأولى حدثت بتاريخ 2 جانفي 1955 حيث بدأ الحصار من الساعة الثالثة صباحا إلى الساعة التاسعة مساء، وبلغ عدد المجاهدين فيها 10 أشخاص، أما قوات العدو فكانت أكثر من فيلق مدعما بالمدفعية والطائرات، ومن أشهر المشاركين في المعركة: ابن سودة محمد- عمارة النايلي- دربال زايدي- مشري الأخضر- حركاتي محمد- قاسمي العربيأزير الطاهر...وقد استشهد في هذه المعركة: ابن سودة محمد- عمارة النايلي- دربال زايدي- ومن الأسرى: أزير الطاهر- حركاتي محمد- مشري لخضر... أما خسائر العدو: فكانت خمسين قتيلا منهم ضابطان.

وكانت الثانية بتاريخ 23 جويلية 1955 وقد جرت في يوم عيد الأضحى، بقيادة بشير شيحاني ومعه بابانا ساعي، سيدي حني، جيلالي السوفي، ودامت المعركة حوالي 13 ساعة قتل فيها حوالي 152 جنديا فرنسيا وأسقطت طائرتان إحداهما عمودية، واستشهد فيها 25 مجاهدا نذكر من بينهم: ممو مزيان أيمن السبتي- فارس إبراهيم- فرحي مقداد7.

وأشهر معاركها معركة الجرف الأولى بتاريخ 22 إلى 28 سبتمر 1955، والتي دامت حوالي سبعة أيام (تختلف المراجع والمصادر حول المدة) بقيادة بشير شيحاني وعباس لغرور، وقد بدأت بعد أن نصب المجاهدونوعددهم يربو على مئتين- كمينا محكما لقافلة من الجيش الفرنسي، متكونة من عدة سيارات مصفحة، وشاحنات محملة وكانت مفاجئة، فقتل عدد كبير من الجنود الفرنسيين، واحترقت بعض الشاحنات وطلب الجيش الفرنسي النجدة في الحين فوصلت قبل أن ينسحب المجاهدون فوجدوا أنفسهم محاصرين، فخاضوا المعركة بكل شجاعة8 (تختلف المراجع والمصادر حول أسباب المعركة أيضا)9.

خلال كل هذه المدة ارتكبت فرنسا عديد المجازر بهذه المنطقة وكان موقع "غار الشهداء" بالشريعة ولاية تبسة، شاهدا وموثقا لإحدى جرائم الاستعمار الفرنسي من خلال ما يدل عليه الموقع نفسه وكذا الروايات المتداولة التي نقلتها عائلات بعض الشهداء، وأقاربهم وما تناقله بعض السكان المحليين في تلك المنطقة.

تعود حادثة موقع غار الشهداء زمنيا للفترة الممتدة ما بين 1957و1958 م 10وتوثق لجريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية ارتكبتها سلطات الاحتلالالفرنسي11،والفترة المذكورة كانت وقت التضييق الذي عرفته منطقة تبسة والمناطق المجاورة خاصة بعد مد الأسلاك الشائكة والمكهربة (شال وموريس)12 على الحدود الجزائرية- التونسية بدءا من شهر جوان 1957 إضافة إلى حرب الإبادة المغلفة بالإصلاحات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي اتبعها "الجنرال شارل ديغول" وكان هدفه إخماد الثورة الجزائرية ولو تطلب الأمر إحراق الجزائر بمن فيها13.

يقع غار الشهداء في المنطقة المعروفة بـ"ظهيرة المستحية"، حوالي 10 كم جنوب مقر بلدية "الشريعة" على السفوح الشمالية للجبال الممتدة ما بين "فج الردامة" على طريق "الشريعة-ثليجان"، و"فج الكريمة" على طريق "الشريعةالماء الأبيض"، وهذه الجبال تمتد لتتصل شرقا بجبال "الدكان"، ويقع في المنطقة الفاصلة بين إقليم "الشريعة" وإقليم "ثليجان" على بعد 50 كم جنوب مركز ولاية تبسة، وموقعه وفق الإحداثيات الجغرافية الدقيقة كما يلي:

الموقع: 7°- 46'- 39،86" 14شرق خط غرينتش، و35°-11' 38،97" شمال خط الاستواءويرتفع فوق مستوى سطح البحر بـــ: 1142 مترا 15، بالموقع شظايا القذائف الحربية العائدة للحقبة الاستعمارية الفرنسية16وجميع تلك الآثار والبقايا تطوقها شجيرات الصنوبر التي جاء بها مشروع السد الأخضر في عهد الرئيس الراحل "هواري بومدين"، داخل الحزام الأخضر وفي منطقة ظهيرة المستحية على بعد بضعة كيلومترات شمال الموقع الأثري "عين المستحية"، يلاحظ وجود نصب تذكاري وحين سألت عنه قيل أنه "غار الشهداء" الذي أعدم فيه أبطال من ثورة التحرير.

يوجد بالموقع نصب تذكاري تتوسطه لوحة رخامية عليها أسماء بعض الذين استشهدوا في المكان وعلى يمينها مدخل المخبأ السري، استعنت بالسيد: محمد علي بوغرارة 17الذي سمع الرواية من عدة مصادر حيث كان خلال الفترة التي جرت فيها الأحداث يقيم بمخيمات اللاجئين بتونس، إذ كان يتابع دراسته هناك، وكذلك السيد بلقاسم بوغرارة الذي أدى الخدمة العسكرية الإجبارية على الأراضي الفرنسية ليعود بعدها إلى الجزائر ويلتحق بالثورة بعد أن اكتسب الخبرة العسكرية، والسيد نوار سعيدان شقيق أحد الذين استشهدوا، إضافة لكل من السيدين لزهر بوغرارة18، والسيد العايش رحال19.

في ربيع عام 1958م كان قد مضى من عمر الثورة الجزائرية أربع سنوات تقريبا، ودخلت في مرحلة حرب الإبادة فقبلها بسنة واحدة تم تطويق الحدود الشرقية والغربية بالأسلاك الشائكة لعزل الثوار عن مصادر تموينهم وقواعدهم الخلفية وراء الحدود، في تلك الفترة عبر الحدود التونسية-الجزائرية فيلق 20من الثوار الجزائريين تعداده مابين 300-400 مجاهدا، والذين كانوا يتدربون على الأراضي التونسية وكانت أصول أغلبهم تعود لمنطقة القبائل الكبرى، ونتيجة الرقابة المشددة على الحدود وقد تكون الإخباريات التي تصل العدو سببا في كشفهم في جبال بوجلال، وحين علم قائدهم بالأمر قرر التحرك في ظلام الليل لتجنب دوريات العدو وطائرات الاستطلاع، ولأنهم لا يعرفون الأرض خاصة في الليل الذي غيب معالم المنطقة، فقد وصلوا إلى فج الكريمة المطل على إقليم الشريعة من إقليم ثليجان، ثم اجتازوا الأراضي الزراعية المنبسطة في ظهيرة المستحية ليلتفوا جنوب غرب المنطقة متجهين إلى جبل بوكماشويحتمل أنهم كانوا يريدون التوجه لجبال الجرف والتحصن بها.

في صبيحة اليوم التالي أرعدت المنطقة بما فيها، فالسلطات الفرنسية بعدتها وعتادها من الشاحنات والمدرعات وسيارات الجيب "*Jeep*" العسكرية 21والفرق الخاصة المدعمة بالكلاب المدربة على التعقب، كانت تحاول اقتفاء آثارهم، في حين كانت طائرات الاستطلاع، والمروحيات توفر غطاءً جويًا، قائد إحدى المروحيات لاحظ وجود مجموعة أحمرة محملة ببراميل مياه، في ظهيرة المستحية، فيما هو يدقق النظر في شأنها لفت انتباهه وجود أثر بين الحقول 22فأعطى إشارة دخانية للفرق العاملة على الأرض لتتعقب المسار، وتذكرالروايات أنه تم اللحاق بالفيلق في جبل بوكماش البعيد عن المنطقة واشتبكت معهم فأستشهد أغلبهم23، وعادت القوات الفرنسية لمنطقة ظهيرة المستحية لأجل التمشيط والبحث عن المتخلفين من المجاهدين أو الناجين من المواجهات الذين شكوا في اختبائهم في المنطقة.

سكان ظهيرة المستحية كانوا مناوئين للسلطات الاستعمارية ومن لم يكن منهم في صفوف الثوار كان يقدم الدعم المادي والمعلوماتي والمأوى للمجاهدين(اللوجستي)، ولأن الدوريات الفرنسية تأتي من حين لآخر لأجل الإحصاء ومراقبة السكان خاصة في ظل الحاكم العسكري لبلدية الشريعة السفاح "جون بيير كونور"(Jean Pierre Conord)24 ، كانوا يخشون على أنفسهم، وذويـــــهم من التهم والشبهات، حيث تتركز السلطتان القضائية والتنفيذية لدى الحاكم العسكري، بمعنى أن التهمة إدانة والإدانة قضية حياة أو موت لهذا كانوا حريصين على أخفاء ما يزيد عن حاجتهم من مؤن.

كان سماعل محمد الناصر25 رفقة بعض عناصر الدعم منذ شهور عدة يحفرون مخبئا سريا تحت الأرض، لتخزين المؤن وجعله ملجئا للمجاهدين وتذكر الروايات أن الحفر يتم بطريقة سرية أناء الليل وأطراف النهار، ففي كل أيام السنة تقوم الطائرات والمروحيات بالاستطلاع، ويتطلب الأمر تنسيقا وحذرا بالغين فالبعض يحفر والبعض الآخر يحرس، والبعض يقوم بتمويه المكان عند حدوث أمر طارئ، ويتم إفراغ التراب ونثره على امتداد وادي لا يزال خلف المكان بواسطة سلال من السعف أثناء الليل، وقد بلغ المناضلون26 مرحلة متقدمة من العمل، والغريب أن السكان في المنطقة لم يعلموا بوجوده هذا إذا استثنينا القائمين بالعمل.

لما عادت قوات العدو بعد ملاحقة فيلق المجاهدين، كانت تعتقل كل من وجدته في طريقها للتحقيق معه، ومن جملة المعتقلين سماعل محمد الناصر الذي موه نفسه بصفته راعي غنم، بدل أن يختبئ مرتكبا خطأ قاتلا (والحق أقول أنه لا ينفع حذر مع

قدر)، كان المعتقلون يساقون إلى وجهة مجهولة27، وتذكر الروايات أن بعضهم قضي عليه أثناء التعذيب، واكتشف عساكر العدو المخبأ السري.

في يوم 26 مارس 1958م استكملت حصيلة الموقوفين بالمناضل بوغرارة محمد الصالح بن أحمد الذي جاءته القوات الاستعمارية إلى مقر إقامته بـ: "قابل المستحية"، بعد علمهم أنه كان أحد الذين حفروا المخبأ وجرى ضربه بواسطة مدق الهاون28، ونقل لزهر بوغرارة شهادته الحية التي لا يزال يتذكرها وهو حينها طفل صغير أنه رأى بأم عينه أثار الدم والشعر ومادة لزجة بيضاء يُعتقد أنها المخ على الهاون بعد أن تلقى الشهيد محمد الصالح عدة ضربات على مستوى الرأس، وحمل بعدها ميتا أو شبه ميت، وفي منتصف ذلك اليوم أحضر الجميع وتعدادهم 36 فردا مابين ميت ومصاب وحي، من المعتقل لاحظ السكان تجمع القوات الفرنسية قرب الغار ثم انسحبوا لينفجر المكان الذي جرى نسفه بالمتفجرات بعد أن ألقي فيه جميع المعتقلين وهم أحياء.

منذ البداية وبمجرد أن خيم ظلام الليل سارع السكان المحليون بفؤوسهم، ومعاولهم، لنبش المكان بقصد إكرام الشهداء ودفنهم بطريقة لائقة لكنهم وقفوا على فظاعة المشهد الذي لم تتحمله قلوبهم فقد وجدوا أوصالا مقطعة، وأجسادا مشوهة، وأعضاء محترقة فأعادوا إهالة التراب عليهم حفظا لكرامتهم الإنسانية، فلطالما أثبت الاستعمار أنه تلميذ غبي فقد اعتقد أن هذا العمل الإجرامي كفيل بردع من تسول له نفسه مواجهة المحتلين، وجعل من أعدمتهم عبرة لمن يعتبر، إلا أن الوقائع أثبتت أن الجزائريين أصروا على الوقوف إلى جانب الثوار أحياء كانوا أو شهداء، بدليل ما حدث ليلة المجزرة وقد رُفع الضحايا لمصاف القديسين والشهداء.

ارتكبت السلطات الفرنسية صاحبة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مجزرة حقيقية بحق معتقلين عزل من السلاح، بعد يوم واحد من اعتقالهم دون محاكمة، فالدفاع عن النفس حق مقدس، وفي حالة إدانة المتهم ينفذ فيه الحكمفالمبادئ الزائفة التي قامت عليها الثورة الفرنسية التي خطط لها حفنة من الماسون، بدعوى الحرية، الإخاء، والمساواة سقطت أمام نضال الشعب الجزائري ولا تزال الأرض ليومنا هذا تتكشف عن جرائم الغاصبين29.

بعد استقلال الجزائر مباشرة جرى استخراج رفات الشهداء من موقع الجريمة أوعيد دفنهم، في مراسم لائقة، وقد تم التعرف على بعضهم من خلال ثيابهم أو ما تبقى منها، يُذكر أن محمد الصالح بوغرارة كان في إصبعه خاتم لحظة استشهاده ووجدت

أثار المعدن المتحلل على عظام أصابع إحدى الجثث فرجحوا أنها تخصه؛ كما وأنه جرى إقامة نصب تذكاري مخلدا لأرواحهم الطاهرة.

عُرف من الشهداء 17 شهيدا دونت أسمائهم على النصب في حين لم يعرف السبعة عشر الباقون، في انتظار أن يتاح للأبحاث الجادة في وثائق الأرشيف أن تعرف ما حدث فعلا في التحقيق وأسماء من نجهل من الشهداء وأسماء المعروفين منهم كالتالي: سماعل محمد الناصر رمضاني صالح الوافي التلي بن مسعود، الوافي لحباسي بن مسعود، ضرايفية جفال بن بنور الوالي الوردي بن أحمد، بوزيدة قابة بن عبد الحميد، سلايمية الربعي بن سليمبلغيث عبد الحميد بن الصادقبلغيث محمد بن لخضر، عبيد بلقاسم بن أحمد، سليماني عمر بن إبراهيم، بوغرارة محمد الصالح بن أحمد، سعيدان علي بن محمد، هميلة إبراهيم بن الصديق، رقعة الكامل بن محمد، سماعلي الطاهر بن القرفي، غلاب صالح بن أحمد، يوسفي علي بن صالح.

في محاولة للتحقق من بقية أسماء الشهداء السبعة عشر التي يجهل أصحابها ليومنا هذا، وبعد أن أذن الأمين العام لبلدية الشريعة، سمح رئيس مصلحة الحالة المدنية بالإطلاع على سجل الوفيات الأصلي العائد لسنة 1958م، وكانت المفاجئة أن السلطات الاستعمارية ورغم أنها المسؤولة عن تصفية أولئك الشهداء، لم تتجشم عناء تدوين شهادات الوفاة الخاصة بهم، وهذا برهان قاطع على محاولتها طمس الحقيقة، وإخفاء معالم الجريمة في تنصل جبان من المسؤولية القانونية والجنائية والتاريخية.

حيث أن الوقائع حدثت بتاريخ 26 مارس 1958م، فقد وجدنا فراغا زمنيا بين تاريخ 10 مارس 1958م، الذي يحمل شهادة وفاة المدعو: خير الدين عثمان تحت رقم: 39، وتاريخ 22 أفريل 1958م الذي يحمل شهادة وفاة المدعو: "بيير أندريه ديبوا"(*Pierre André Dubois*)والذي يظهر من اسمه أنه أحد جنود الاحتلال تحت رقم:40، وهما مسجلتان على التتابع وفق ما تدل عليه أرقامهما التسلسلية.

لقد وقعت المجزرة نتيجة تسلسل دراماتيكي للأحداث في المنطقة وفي ظروف أقل ما يقال عنها أنها قاهرة، من الناحية الجغرافية، والزمنية، وكذا الأجواء السائدة في البلاد آنذاك، حيث طوقت الحدود بالأسلاك الشائكة وبدأت نذر حرب الإبادة التي راح ضحيتها العزل قبل المسلحين.

لم يثن هذا العمل الإجرامي من عزيمة الشعب الجزائري، الذي ظل يناضل بكل السبل الممكنة والمشروعة، مسخرا جميع الإمكانات المتاحة في سبيل حريته، وفق ما أقرته وثيقة بيان أول نوفمبر1954 بهذا الشأن.

تمت إعادة الاعتبار ولو بشكل رمزي لضحايا المجزرة من الشهداء وذويهم، بإقامة نصب تذكاري بعد الاستقلال في مكان استشهادهم، إلا أن المسألة ليست بالتكريم بل بالعمل الجاد لكشف ما خفي من الحقيقة خاصة أن معالم تلك الجريمة جرى طمسها بشكل متعمد.

قائمة بيبليوغرافية

1جمعية أول نوفمبر لتخليد مآثر وحماية الثورة في الأوراس: مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائريةباتنة، الجزائر، 1999، ص35.

2أحسن بومالي: إستراتجية الثورة في مراحلها الأولى 1954-1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، د.ت، ص83.

3جمعية أول نوفمبر لتخليد مآثر وحماية الثورة في الأوراس: المرجع السابق، ص36.

4عبد الله الشافعي: الوصف الجغرافي والاقتصادي للأوراس، جمعية أول نوفمبر لتخليد مآثر وحماية الثورة في الأوراس، باتنة،الجزائر، 1996، ص30.

5نفسه: ص30.

6عبد السلام بوشارب: تبسة معالم ومآثر، المؤسسة الوطنية الرويبة، الجزائر، 1996، ص ص43- 60.

7إبراهيم قاسمي: "الجرف، أم المعارك"**في** وزارة المجاهدين: أعمال الملتقى الدولي حول معركة الجرف، المركز الجامعي العربي التبسي يومي 27-28 أكتوبر 2007، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 الجزائر، 2008، ص33 وما بعدها.

8عبد السلام بوشارب: المرجع السابق، ص43.

9مصطفى طلاس وبسام العسلي: الثورة الجزائرية، ط1، دار الشورى، بيروت، لبنان، 1982 ص52.

10هذا التحديد الزمني جاء بناء على الشهادات الشفهية المقدمة، وكما يؤكده التاريخ المدون على النصب التذكاري في عين المكان.

11هذا ما تنص عليه المواثيق الدولية أنظر: الإعلان الخاص بحقوق الإنسان والمواطن الصادر في باريس بتاريخ: 24 جوان 1793، أنظر أيضا: الإعلان الخاص بالحقوق والواجبات الصادر في باريس سنة 1795، وأيضا: الميثاق العالمي لحقوق الإنسان الصادر في باريس بتاريخ 10 ديسمبر 1948، أيضا: الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان الصادرة في روما بتاريخ: 4 نوفمبر 1950 دخلت حيز التطبيق بتاريخ:3 سبتمبر 1953، وما نصت عليه اتفاقية جنيف المكملة 1949 بخصوص جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، للإطلاع على النصوص الكاملة يمكنك العودة للموسوعة الفرنسية:
Dominique & Michèle Frémy, Quid99, RTL & Robert Laffont,1998, P871- 874.

12للاستزادة ينظرجمالقندل: خطاموريسوشالعلىالحدودالتونسيةوالمغربيةوتأثيراتهاعلىالثورةالجزائرية 1957-1962، دارالضياء،الجزائر،2006.

13ينظررمضان بورغدة: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958- 1962) سنوات الحسم والخلاص، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة، الجزائر، 2012.

14الرموز ° درجة، ' دقيقة، " ثانية. وهي رموز دولية لتحديد الإحداثيات الجغرافية.

15الإحداثيات تم تحديدها بدقة بعد الاستعانة بصور القمر الصناعي التي يوفرها برنامج *GoogleEarth* للخرائط على شبكة الانترنيت.

16حدث قصف مدفعي مكثف على جبل الكريمة انطلاقة من المدخل الشرقي لمدينة الشريعة ما بين سنتي 1952-1953 م، وفق شهادة بوغرارة محمد التي أدلى بها بخصوص المرحلة التي سبقت لجوؤه إلى تونس، وكان هذا القصف في إطار مناورة فرنسية قد تكون تحضيرا لاحتمال دخول الجزائر في ثورة تحررية، خاصة بعد انطلاق ثورتين في كل من تونس المجاورة لمنطقة تبسة والمغرب الأقصى سنة 1952م، ولا تزال الشظايا متناثرة في المنطقة المستهدفة.

17مدير ابتدائية متقاعد.

18متقاعد من إدارة الغابات.

19موال لا يزال يقيم بالمنطقة المجاورة.

20يتكون الفيلق عادة من 350 فردا حسب مقررات مؤتمر الصومام 20-08-1956، والعدد المذكور أعلاه حسب الروايات مما دفع بي للاعتقاد أنه فيلق حسب التنظيم الثوري، لمزيد التفصيل أنظر: أمال شلي: التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف الأستاذ الدكتور: بوالصفصافعبد الكريم، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2005-2006، ص ص398، 399 .

21تذكر الروايات سيارات الجيب وهي التسمية التي تعودوا إطلاقها على كل السيارات العسكرية.

22تذكر الروايات أن المجاهدين كانوا يسيرون في طابور طويل فردا وراء الآخر، ليسهل تنقلهم ويضمنوا عدم لفت الانتباه أو تشتت أفراد الفيلق، وبرأيي أن الحقول كانت خضراء في فصل الربيع ومرور ما يقارب 400 شخصا عليها سيخلف أثرا واضحا خاصة عند النظر إليه من على طائرة.

23لم تتوفر وثائق تتحدث عن هذه المعركة وملابساتها.

24ضابط عسكري برتبة نقيب مكلف بالحالة المدنية ببلدية الشريعة في الخمسينات تحمل سجلات الحالة المدنية لبلدية الشريعة العائدة لزمن الاستعمار ختمه وتوقيعه، ليخلفه في الستينات إلى غاية الاستقلال شخصية مدنية من كراغلة الجزائر يدعى أحمد شاوش مسعود، وذكرأحد المعاصرين لزمنه أن "كونور" قد اغتاله المجاهد علي بخوش أواخر الخمسينات في عملية استشهد فيها هذا الأخير.

25سماعل محمد الناصر أحد أبطال القضية وعلى رأس قائمة الشهداء.

26جمع مناضل وهي تسمية يطلقها العامة على كل شخص دعم الثورة خارج المجهود المسلح سواء ماديا أو استخبارتيا أو لوجستيا،لكن يتضح لنا من خلال نشاطهم أنهم مسبلون وفق ما جاءت به الإجراءات التنظيمية لمؤتمر الصومام.

27المرجح أن السجن كان في مقر الحاكم العسكري مقر بلدية الشريعة حاليا، حيث اكتشف قربها في نوفمبر 2001، مقبرة جماعية تضم رفات مئات الشهداء، ولكن مركز التعذيب والاستنطاق كان في "حمام الفرجيوي" وسط المدينة، حيث كان ينضح بالدم الذي يسيل في ساقية مع المياه باتجاه منحدر إلى غاية مركز البريد سابقا، وهي مسافة تفوق 200 متر فلك أن تتخيل مقدار هذا الجحيم.

28مدق خشبي ضخم يستخدم في طحن الحبوب بعد وضعها في وعاء حجري كبير يستجلب عادة من المواقع الأثرية الرومانية في المنطقة.

29يذكر السيد بلقاسم بوغرارة الذي أدى الخدمة الإلزامية في فرنسا أن القانون العسكري الفرنسي يمنع الإعدامات الميدانية للمعتقلين دون قرار موقع من السلطات، وان من يعثر عليهم قتلى في المدينة أثناء الثورة، يعدمهم الحركي أو الأقدام السوداء، وهذه الإفادة عكس ما تبدو عليه فهي تتضمن إدانة واضحة للدولة الفرنسية، فيتضح أن ما كانت ترتكبه من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية جاء بناء على أوامر فوقية موقعة، وليس مجرد سلوكات أفراد معزولة، وهي بهذا نابعة من الضمير الجمعي لبلد حقوق الإنسان والحرياتودولة القانون، وهذا العار ستتحمل مسؤوليته التاريخية، والأخلاقية والقانونية منذ 1830.